عطشة عمرة!!

رابح بنعثمان

عطشة عمرة!! ..... رابح بنعثمان

يطلق اسم "عَمرة" بفتح العين على المناطق الريفية التي تقع شمال ولاية قفصة وتشمل مدن قفصة الشمالية وزانوش والسند وسيدي عيش. ووفقا للموروث الشعبي فقد أطلق هذا الاسم نسبة الى فتاة تدعى عمرة وهي بنت الصحابي صهيب الرومي وافتها المنية في هذه الربوع بسبب العطش. يبلغ عدد سكانها ال 61600 نسمة[43] وفق ارقام ديوان تنمية الجنوب لسنة 2021 مع مساحة جملية تقدر ب 803547كم^2. وتتميز هذه المناطق بخصوبة أراضيها الفلاحية وبأهمية الموارد المائية الجوفية لذلك تعتبر المزود الأول للولاية بالخضروات إضافة الى عديد الأصناف من الأشجار المثمرة مثل الزيتون واللوز والمشمش والخوخ.

يبلغ عدد الابار العميقة بمنطقة عمرة 672 بئرا بينما يبلغ عدد الابار السطحية 4804 بئرا[44] وهو ما يعكس حجم الموارد المائية التي تكتنزها هذه المنطقة. لكن في السنوات الأخيرة ظهرت عديد المؤشرات التي باتت تنذر بكارثة حقيقية ولعل أهمها الهبوط الحاد للمائدة المائية نتيجة الاستنزاف الذي تتعرض له من طرف المستثمرين الذين انتصبوا منذ سنوات في هذه الجهة

[43] http://www.ods.nat.tn/upload/CHIFGAFSA.pdf
[44] http://www.ods.nat.tn/upload/CHIFGAFSA.pdf

واستفحال ظاهرة الحفر العشوائي للآبار بدون رخص قانونية لتصنف المنطقة بذلك في خانة المناطق الحمراء.

1. شركة بريماد: استنزاف للثروة المائية بلا رقيب او حسيب

منذ انتصابها في الجهة سنة 2008 في إطار الامتيازات التي قدمتها الدولة التونسية للمستثمرين الأجانب عملت هذه الشركة الفلاحية المختصة أساسا في انتاج الخس (الملفوف) الموجه كليا للتصدير على استغلال هذه الحوافز والتشجيعات بالتركيز على الزراعات المكثفة التي تستهلك كميات كبيرة من الماء. في بداياتها, انطلقت باستغلال عشرات الهكتارات ثم فيما بعد توسع نشاطها ليبلغ حجم مستغلاتها ما يقارب ال 500 هآ. ويمكن القول ان هذه الشركة وعلى امتداد هذه السنوات لم تضف شيئا للجهة لا من حيث الديناميكية الاقتصادية ولا من حيث الطاقة التشغيلية التي بقيت محدودة للغاية بل ان الخسائر والتداعيات الخطيرة التي تسببت فيها لا تقدر بثمن فهي بصدد القضاء على الثروة المائية التي كانت في يوم ما مصدر رخاء لأهالي المنطقة وللجهة ككل.

وبالإضـافة الى ان زراعة الخس ذات البصمـة المائية العـالية[45] فإن الماء الذي يدخل في انتاجها تتـم اضاعته في عملية التصدير دون احتساب كلفته شأنه في ذلك شان عديد المنتوجات الاخرى كالطماطم والقوارص.

ووفقا لعديد الشهادات التي صدرت عن الفلاحين الذين اجمعوا كلهم على ان هذه الشركة لا تحترم القانون المنظم للاستثمار في المياه وتستغل العشرات من الابار في استهتار واضح بمؤسسات الدولة وهياكلها. وعلى سبيل المثال جاء في شهادة السيد كمال الصالحي وهو فلاح اصيل منطقة المريطبة وناشط بالمجتمع المدني ما يلي "**ابتلينا منذ سنة 2008 بمستثمر أجنبي جاء للاعتداء على الثروة المائية التي تزخر بها المنطقة وذلك عبر بناء جو ابي عملاقة يبلغ عددها 4 تبلغ مساحة كل واحدة منها 1هكتار!! والخامسة مساحتها 1,5 ها يضخ لها الماء يوميا بمعدل 24/24 ...هي عبارة على**

[45] يقصد بالبصمة المائية الكمية المستهلكة من الماء لإنتاج سلعة او خدمة من بدايتها الى نهايتها. على سبيل المثال يتطلب انتاج 1 كغ من الخس 238 ل من الماء.

بحيرات تستغل مياهها في زراعة الخس في الوقت الذي تعاني فيه الجهة من شح مائي كبير. الابار السطحية في شمال قفصة شحت بصفة كلية اما بالنسبة للآبار العميقة فقد هبط منسوب المياه فيها بشكل كبير. قمنا بعديد التحركات ولعل اخرها اجتماع بمقر الولاية والذي تم فيه إلزام الشركة بعدم زرع الطماطم والخس لكنها للأسف لم تلتزم بهذه القرارات."

وفي مداخلة للأستاذ والمؤرخ السيد مهدي الدالي حول الشركات الناهبة للثروة المائية فقد افاد بما يلي **"نحن إزاء مشكلة خطيرة.. هذا النموذج لشركات الاحياء.. المفروض ان يغادروا ارض الوطن لأنهم انتصبوا هنا فقط نظرا لرخص اليد العاملة النسائية التي تتقاضى اجورا زهيدة ورخص الأراضي مستغلين في ذلك اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيث تقوم هذه الشركات بالتنسيق مع متعاون تونسي "سمسار" الذي يقوم بشراء الأرض ومن ثم يدخل في شراكة معها لزراعة السلطة وعموما المنتوجات مستهلكة للماء بصفة كبيرة. في المقابل, يتعرض الفلاح التونسي لشتى أنواع التضييقات عندما يريد حفر بئر."**[46]

2. ثروات مائية مهدورة من اجل زراعة الخس!!

بفضل الإمكانيات التقنية والمالية التي تتمتع بها, تتبع شركة بريماد في نشاطها نظام الجوابي وهي طريقة تعتمد أساسا

[46] الشهادات والصور بهذا المقال مأخوذة من صفحة فايسبوك قفصة الشمالية

على حفر احواض عملاقة اين تصب فيها القنوات المرتبطة بالآبار بمعدل 24/24 وهو ما يمكن من ضخ كميات هائلة من المياه من الطبقة المائية مباشرة الى الجوابي المعدة لاستقبالها.

وبعد الانتهاء من فرش ارضية الجابية ببلاستيك غير نفاذ تبدأ عملية الملا بالماء ليتم الحصول في نهاية المطاف على بحيرات اصطناعية تستغل في سقي الخس والطماطم المعدة للتصدير.

صورة لجابية بصدد الإنجاز

صورة لجابية بعد الملء

علما وان هذه التقنية لتخزين المياه لا تعتبر الطريقة المثلى لان نسبة التبخر فيها عالية بسبب تعرض المياه للهواء واشعة الشمس بصفة مباشرة وهوما يعني عمليا ضياع نسبة كبيرة دون ان يتم استغلالها في السقي. (ما يعادل ضخ بئر بمعدل 5ل/ث). وتبرز هنا عشوائية هذا النوع من الاستثمارات التي تعول

على توفر الامكانات المادية والتقنية دون الاهتمام بجوانب النجاعة والاقتصاد في الماء.

إضافة الى ذلك, تستعمل هذه الشركة تقنية التناضح الع كسي لتتحصل على مياه عذبة لا تتجاوز نسبة ملوحتها 0,1 مغ/ل في حين يتم التخلص من المياه المتبقية والتي تبلغ نسبة ملوحتها 3مغ/ل في أراضي مفتوحة مما يتسبب في تملح المائدة المائية وا لاضرار بالزراعات المجاورة.

3. تداعيات خطيرة على المنظومة الفلاحية وعلى صحة متساكني المنطقة

أدى الاستغلال المفرط للمائدة المائية الى ظهور عديد الإشكالات ولعل من أبرزها نضوب كل الابار السطحية وهبوط حاد لمنسوب الماء في الابار العميقة مع بروز ظاهرة تملح الابار التي زادت الوضع تعقيدا. علاوة على ذلك, ومع شح المياه خسر فلاحو المنطقة المئات من غراسات الزياتين والاشجار المثمرة مما دفع العديد منهم الى بيع أراضيهم والتخلي على تعاطي النشاط الفلاحي والنزوح الى مدن الساحل وتونس العاصمة.

صورة لبئر سطحية نضبت مياهها

عينة من الأشجار المتضررة

كما تتسبب البحيرات الاصطناعية في ظهور أنواع خطيرة من الحشرات سيما عند اشتداد الحرارة في فصل الصيف وقد سجلنا في الفترات الأخيرة إصابة العديد من الأطفال الصغار بمرض اللشمانيا وهو مرض جلدي يصيب الانسان بعد تعرضه للسعات البعوض.

إصابة فتاة صغيرة بمرض اللشمانيا

ان المعضلة في منطقة عمرة كما في العديد من المناطق الفلاحية التي تعرف نفس الاشكاليات مرتبطة أساسا بخيار تنموي لازالت تراهن عليه السلطات التونسية منذ السبعينيات وذلك من خلال تخليها على دورها التعديلي وبداية التفويت في الاف الهكتارات لصالح الشركات الكبرى ولصالح عدد من المستثمرين مستفيدين بذلك من مجموعة من التشجيعات والامتيازات الجبائية. فالمراهنة على الزراعات المكثفة المستهلكة للماء سيما في مناطق تعاني الشح المائي بتعلة التشجيع على التصدير وتشغيل اليد العاملة في مناطق تشهد نسب بطالة كبيرة هي مجرد بيع للوهم لان الكلفة الحقيقية لتعاطي هذه الأنشطة في حقيقة الامر تكلفة باهظة ستدفع فاتورتها الأجيال القادمة ولعل مؤشراتها بدأت منذ الان مثل النضوب الكلي للآبار وتخلي جل الفلاحين الصغار على تعاطي النشاط الفلاحي واستفحال ظاهرة النزوح أضف الى ذلك تملح الموائد المائية. والجدير بالذكر انه في ولاية قفصة على وجه الخصوص يتواصل تخلي الدولة التدريجي على منوال الفلاحة العائلية لصالح

نمط فلاحة الاعمال المستنزف للموارد المائية.

ومن هذا المنطلق, بات لزاما على الدولة ان تقوم بمراجعة جذرية لسياستها الفلاحية وذلك عن طريق:

- التشجيع على الزراعات غير المستهلكة لكميات كبيرة من المياه والتي تضمن سيادتنا الغذائية مثل زراعة الحبوب والاعلاف.
- تشجيع الفلاحين على زراعة البذور المحلية التي تتماشى مع طبيعة التربة وتتأقلم مع شح المياه.
- دعم المندوبيات الجهوية للفلاحة من اجل مقاومة ظاهرة الابار العشوائية ولتطبيق القانون على المخالفين سواء كانوا مستثمرين تونسيين او أجانب.
- تحيين الخارطة الفلاحية بما يتماشى والإمكانات المائية لكل منطقة والتوقف عن زراعة المنتوجات المستهلكة للماء.
- اخضاع المستغلات الفلاحية الكبرى لعملية التدقيق المائي بصفة دورية
- إلزام كل مستثمر فلاحي بإنجاز دراسة تأثير على المحيط تبرز بالخصوص التأثيرات التي يمكن ان تطال الموارد المائية.